الأمن الوطني: المفهوم، الأبعاد والنظريات

الباحث خالد علي محمد الأميري
قسم علم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية/جامعة الشارقة
dr.khalledamiri@gmail.com

الأستاذ الدكتور أحمد فلاح العموش
قسم علم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية/جامعة الشارقة
alomosh@sharjah.ac.ae

(مُلَخَّصُ البَحث)

الأمن الوطني هو توفير الحماية للمواطنين، والأفراد المتواجدين على أراضي الدولة، ويعرف أيضاً، بأنه استخدام الوسائل الأمنية للمحافظة على سير الحياة اليومية بشكل صحيح، وبعيداً عن وقوع أية أزمات تؤدي إلى التسبب بضرر، لمكونات المجتمع البشرية والمادية .قديماً كان يرتبط مفهوم الأمن الوطني بالمجالات والآفاق الاستراتيجية والعسكرية التي تتعلق بمواجهة التهديدات المحتملة والمفاجئة ضد دولة ما، وأساليب مواجهتها، إلا أن هذا المفهوم تطور في العقود الأخيرة، ليشمل الجوانب الاقتصادية والبيئية والثقافية والاجتماعية وغيرها والأمن الوطني هو ذلك الذي يتعلق بقدرة الدولة على حماية أراضيها وشعبها ومصالحها وعقائدها وثقافتها واقتصادها من أي عدوان خارجي بالإضافة إلى قدرتها على التصدي لكل المشاكل الداخلية والعمل على حلها واتباع سياسة متوازنة تمنع الاستقطاب وتزيد من وحدة الكلمة وتجذير الولاء والانتماء للوطن والقيادة ومن هذا المنطلق يركز هذا البحث على مفهوم الامن الوطني ونظرياته ومستوياته وتأثيره .ومن أهم ما توصل إليه الباحث على أن الأمن الوطني لا يختص فقط بالبعد العسكري أو الأمن العسكري بل يتميز بالشمولية ومثال على ذلك الأمن الاجتماعي والأمن الصحي والأمن الغذائي .وأيضا توصلت الدراسة الى الأبعاد التالية للأمن الوطني وهي كالتالي :

١- البعد الإنساني للأمن الوطني ومن أمثلته الأمن الغذائي الذي يقوم على توفير مخزون الغذاء الاحتياطي وتوفيره عند الحاجة إليه عند أي طارئ يحدث في حالة الطوارئ والأزمات

٢- البعد الصحي للأمن الوطني : جزء هام عند الحديث عن الأمن الداخلي والأمن الفردي للمواطن وخصوصا ما يحدث في العالم من أوبئة وفيروسات مثال فيروس الكورونا بالإضافة الى العلاج ومحاولة الحد منه .

الكلمات المفتاحية: الأمن الوطني، أبعاد الأمن الوطني، الأمن العسكري، الأمن الاجتماعي، الأمن الصحي، الأمن الغذائي.

المقدمة: (Introduction)

الأمن الوطني هو مصطلح نكرره كثيرا في حديثنا عندما يتصل الأمر بسلامة الدولة وسيادتها ومصالحها الأساسية. فالنظام الدولي يقوم على مجموعة من الدول المستقلة ذات السيادة، حيث كل دولة تسعى من أجل تعظيم مصالحها القومية والدفاع عنها الأساسية ،وبسبب تصادم المصالح بين أطراف هذا النظام تتنشأ المنافسة والصراع والحرب ولذلك تعمل الدولة بصورة دائمة على امتلاك القوة الكافية التي تمكنها من مواجهة التهديدات الموجهة إليها. فيعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لارتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها، وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به.

الأمن الوطني هو توفير الحماية للمواطنين، والأفراد المتواجدين على أراضي الدولة، ويعرف أيضاً، بأنه استخدام الوسائل الأمنية للمحافظة على سير الحياة اليومية بشكل صحيح، وبعيداً عن وقوع أية أزمات تؤدي إلى التسبب بضرر، لمكونات المجتمع البشرية والمادية. يعتمد مفهوم الأمن الوطني على مستويين أساسيين، وهما: المستوى الأول، ويعرف باسم (المستوى التقليدي)، والذي يعتمد على دور الدولة بتطبيق الأمن، والمستوى الثاني الذي يرتبط بالدور الفعال للمؤسسات المحلية التي تساهم في تعزيز الوجود الأمني، مثل: الشركات التي توفر أفراداً مدربين لتقديم الحماية الأمنية للشخصيات المهمة، أو المحلات التجارية الكبرى. (Alsaadi 2015,p 14)

أولاً-إشكالية الدراسة:

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم "الأمن" وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في العلوم السياسية، وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض مما أثار عدة مشاكل، فلا يُعَدُّ اصطلاح "الأمن" هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة من ناحية، كما لم يتبلور المفهوم لكي يصبح حقلاً علميًّا داخل علم السياسة -منفصلاً عن علوم الإستراتيجية تطبق عليه قواعد تأسيس النظرية، بدءاً من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقق العلمي، وقواعد الإثبات والنفي وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة، وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة "الأمن الوطني".

الأمن الوطني من القضايا الهامة والإستراتيجية المرتبطة بحياة الإفراد والجماعة والدول بصورة معقدة ،ورغم ذلك لم تجد الاهتمام الكافي في المعادلات

البشرية بالقدر المطلوب للدول ولذلك فهي محل اهتمام من قبل الباحثين في الدراسات الإستراتيجية الأمنية للكشف عن ضرورة وجود الأمن الوطني، وبناءا على ما تقدم يمكن حصر مشكلة الدراسة بالسؤال الجوهري التالي : ما مفهوم الامن الوطني ودواعيه وما هي أبعاده السياسية ؟

ثانيا –أهمية الدراسة :

تعود أهمية الدراسة إلى أهمية الأمن الوطني للدولة وتكون الأهمية التطبيقية للدراسة من خلال البحث والنتائج التي تبين مفهوم الأمن الوطني ومعرفة أبعاده وأن الأمن الوطني لا يقتصر فقط على بعد او مفهوم واحد بل أبعاد كثيرة تهم الدولة .

ثالثا–أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة هو الإجابة على تساؤلات الدراسة:

١– ما أهمية مفهوم الأمن الوطني؟

٢– ما هي الابعاد السياسية لمفهوم الأمن الوطني؟

رابعا :منهج الدراسة:

تم استخدم المنهج الوصفي في تناول أغلبية عناصر الموضوع باعتباره انسب المناهج لهذه الدراسة لتوضيح مفهوم الأمن الوطني وإبعاده الواضحة والمستقبلية وهي الغاية من هذا البحث بالإضافة الى المنهج التاريخي في دراسة الإبعاد التاريخية لبعض العناصر.

المبحث الأول : مفهوم الأمن الوطني The concept of national security

المطلب الأول : مفهوم الأمن الوطني ودواعيه : The concept of national security and its causes

الأمن لغة هو ضد الخوف ونقيضه، وهو عبارة عن حالة نوجدها، ونتيجة نحصل عليها إثر جملة من الإجراءات والوسائل وليس فعلا يمكن أن نفعله ، ووفق أرنولد ولفرز " فإن الأمن عبارة عن حالة تتعلق بغياب التهديدات ضد القيم المركزية للدولة والمجتمع، وغياب الخوف من أن تكون تلك القيم عرضة للتهديد " . (Mokald 2007,p 114)

أما دائرة المعارف البريطانية فتعتبره "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية" تلك القيم عرضة للتهديد وقد لا يكون هذا التعريف دقيقاً، لعدم تحديده للأخطار والتهديدات التي تواجه الدول ، وبخاصة في الجوانب المتعلقة بالعلاقات الدولية ويمكن اعتبار قدرة الدولة على البقاء، والمحافظة على قيمها الأساسية، واستمرارها في النمو، أشكالاً أخرى للأمن الوطني، كما يمكن اعتبار القدرة على

تنفيذ الأهداف والاستراتيجيات الوطنية الشاملة، والغايات العليا، من دون تدخل قوى ذات تأثيرات سلبية، شكلاً من أشكال الأمن الوطني (Alsaadi 2015,p 15)

ويعرفه شارل سلاينشر بأنه : " يشير إلى قيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن، ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها. (Sheeby2019,p9)

أما بوث **Both** و ويلر **Wheeler** فيؤكدان على أنه : " لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر " . (Sheeby2019,p9).

أما باري بوزان **Barry Buzan** فيرى أنه : " في حالة الأمن يكون النقاش دائرًا حول السعي للتحرر من التهديد .

أما هنري كيسنجر فيعرف الأمن بأنه : " أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء "

أما تعريف الأمن الوطني، بناءً على السياسة الدولية، فهو قدرة الدولة على رد أي عدوان، قد تتعرض لهُ من قبل دولة أخرى؛ سواءً باستخدام الدفاع العسكري، أو أي أسلوب يساهم في المحافظة على تطبيق الأمن الخارجي، والداخلي للدولة، دون وجود أية سيطرة، أو سلطة من دولة، أو جهة أخرى عليها (Badawi 2003,p113)

والأمن الوطني هو ذلك الذي يتعلق بقدرة الدولة على حماية أراضيها وشعبها ومصالحها وعقائدها وثقافتها واقتصادها من أي عدوان خارجي بالإضافة إلى قدرتها على التصدي لكل المشاكل الداخلية والعمل على حلها واتباع سياسة متوازنة تمنع الاستقطاب وتزيد من وحدة الكلمة وتجذير الولاء والانتماء للوطن والقيادة. وكل ذلك يحتاج إلى حراك دائم على المستوى المحلي والخارجي قوامه الدراسات الاستراتيجية المبنية على استقراء الماضي ومراجعة الحاضر واستشراف المستقبل. (Alsaadi 2015,p 17)

المطلب الثاني : أبعاد الأمن الوطني :National security dimensions

ويتكون الأمن الوطني، على أي مستوى كان، من عدة أبعاد أساسية، تختلف قوة كل منها، باختلاف خصائص الدولة. كما تتميز دول بقوة بُعْدٍ بعينه، عن غيرها من الدول، طبقاً لمكونات البعد وتعدد نقط القوة فيه. كما لا يشترط أن تكون نقطة القوة في بُعْدِ دولة، هي نقطة قوة نفسها لهذا البعد في دولة أخرى. ويترابط مكونات البعد، وتأثره بالأبعاد الأخرى، تكون قدرة الدولة وإمكانياتها:

١. البعد السياسي :

يعتبر هذا البعد، من وجهة نظر الأمن الوطني، العنصر الأساسي، الذي يُحدد كيفية تنظيم وإدارة قوى الدولة ومواردها. وهو ذو شقين، سياسة داخلية، لإدارة المجتمع والتغلب على مشاكله، وسياسة خارجية، لإدارة مصادر القوة للدولة للتأثير على المجتمع الدولي، وسياسات الدول الأخرى، لتحقيق مصالح الدولة. (Al-Shaqhaha2004.p35)

ومطالب هذا البعد، بالنسبة للسياسة الداخلية، هي استقرارها في إطار الشرعية الدستورية، وتوجيه التنافس للقوى الداخلية والاتجاهات السياسية لصالح الأمة. أما مطالبه للسياسة الخارجية، فهي نجاحها في تأمين متطلبات السيادة الوطنية، واحتياجات الدولة، دون خضوع لأي ضغوط خارجية.

ومكونات هذا البعد، في إطار السياسة الداخلية، هي: التعرف على الاتجاهات والقيم والأفكار المسيطرة على الحياة السياسية في الدولة، وتعدد الأحزاب (أو الجماعات) السياسية وقوتها وتنظيماتها، ومدى قوة جماعات المصالح أو مراكز القوى، وتأثيرها في الطوائف والنقابات والتنظيمات الشعبية المختلفة، والتعرف على الأهداف المعلنة، واستنتاج الأهداف غير المعلنة (من خلال تحليل السياسيات السابقة والمتبعة، وأثرها على أسلوب صنع واتخاذ القرار). (Al-Shaqhaha2004.p36)

أما مكونات البعد، في إطار السياسة الخارجية، فهي: قدرة الجهاز الدبلوماسي وكفاءته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها، والمنظمات الدولية والإقليمية، وحشد الرأي العام، واستخدام القوى السياسية للدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، من أجل شرح أهداف الدولة، ومد نفوذها في المجتمع الدولي، وتحديد وإدارة السياسة الخارجية للدولة.

ويمكن في إطار هذا البعد، إقامة علاقات دولية وإقليمية، وعضوية أحلاف، وعقد معاهدات واتفاقيات، بما يخدم الأهداف الوطنية للدولة. ومن الضروري أن يساند هذا البعد، باقي أبعاد الأمن الوطني، ويدعمها. فمن غير المتصور وجود اقتصاد قوي، أو قوة عسكرية ذات فاعلية، من دون أن تدعمها سياسة قوية.(p, Ghali ٢٠١٠244)

٢. البعد الاقتصادي:

تعطي القوة الاقتصادية للدولة، ثقلاً سياسياً على المستويين الإقليمي والعالمي. ويؤدي التكامل الاقتصادي مع دول أخرى، في إطار تنظيم إقليمي أو دولي، إلى

عِظم عائد هذه القوة، وهو ما يحقق في الوقت نفسه الأمن الجماعي لتلك المجموعة. (Al-Shaqhaha2004.p37) ويمثل البعد الاقتصادي، القوي، ركيزة مهمة وحيوية للقوة العسكرية. وبتأمين الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات، وتحويل الصناعات الحربية، لتأمين المعدات والأسلحة اللازمة للقوة العسكرية، وتدبير المال اللازم لشراء ما ينقص من السوق الخارجي، مما يقوى من تلك القوة. وتعود القوتان (الاقتصادية والعسكرية) بالفائدة على القوة السياسية إيجابياً. وبذلك، تتصاعد قدرة الدولة نتيجة مساندة كل قوة للأخرى، بالاستفادة من الإمكانات الكبيرة للقوة الاقتصادية. والعكس صحيح. (Alwi 2005,p15)

٣. البعد العسكري:

أكثر أبعاد الأمن الوطني فاعلية، كما أنه البعد الذي لا يُسمح بضعفه أبداً، لأن ذلك الضعف يؤدي إلى انهيار أمن الدولة الوطني، وتعرضها لأخطار وتهديدات عنيفة، قد تصل إلى حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي، أو إلغائها تماماً وضمها لدولة أخرى (الدولة الغازية) أو تقسيمها لدويلات أو اقتسامها مع آخرين. والبديل الباقي ليس أحسن حالاً، فقد تلجأ حكومة الدولة الضعيفة عسكرياً، إلى دولة إقليمية أو عالمية كبرى لحمايتها،(Alwi 2005,p16) وهو ما يعني السّماح لتلك الدولة الكبرى بانتهاك أمنها الوطني في عدة أبعاد، مقابل أن تؤمنها من أخطار أخرى، وهو بديل كالمستجير من الرمضاء بالنار.

ويفترض أن الدول لا تستخدم قوتها العسكرية، إلاّ بعد أن تستنفذ القوى الأخرى وسائلها (السياسية والاقتصادية). ووجود القوة المسلحة بالقدر المتفوق، مع توافر إرادة استخدامها، توجد قدر مناسب من المصداقية، تردع الآخرين عن التعرض لمصالح الدولة. وبعض الدول تعتنق عقائد قتالية عدوانية، فهي لظروف ضعف بعض الأبعاد الأمنية (خاصة البعد الجيوبوليتيكي[١]، والبعد الاجتماعي) أو اختلال بعض العناصر في الأبعاد الأمنية، (مثل ارتفاع الكثافة السكانية، مع ضعف الموارد الطبيعية) لا تسمح بتهديد أمنها، فتبادر بالاعتداء على الآخرين، بحثاً عن احتياجاتها الضرورية الناقصة، التي باستكمالها يكتمل أمنها (مثال ذلك إسرائيل في الوقت الحاضر وألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية).

ويتطلب هذا البعد إعداد حجم من القوات المسلحة، بتسليح عصري مناسب للعدائيات المحتملة، قادرة على الحركة، للدفاع عن حدود الدولة السياسية، وحماية

[١] البعد لجيوبوليتيكي يشكل هذا البعد مفهوم استغلال الحقائق الجغرافية من منظور سياسي مع مراعاة مصالح الآخرين ،المشاركين في الأهداف نفسها ،والمتأثرين من الاستغلال السياسي للوضع الجغرافي

الأهداف الحيوية، وتحقيق الأهداف الوطنية داخلية وخارجية، وتنفيذ الالتزامات الإقليمية والدولية. (Al-Shaqhaha2004.p38)

ويرتبط هذا البعد بباقي أبعاد الأمن الوطني، ارتباطاً شديداً. فضعف أي منهما يؤثر على القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية. فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ قرار استخدام القوة المسلحة، بينما يكون مهماً استخدامها مبكراً لتغطية هذا الضعف. وضعف القدرة الاقتصادية يحد من إمكانية بناء قوة مسلحة كبيرة الحجم، كما لا يمكن من تسليحها بأسلحة عصرية فعّالة. والضعف في القوة الاجتماعية، يؤدي إلى الحد من حجم القوات (إذا كان تعداد الدولة محدوداً) أو عدم القدرة على استيعاب الأسلحة الحديثة (إذا كانت القوة البشرية ذات خصائص ثقافية وصحية متدنية)، أو قد تكون القوة المسلحة ضعيفة الإيمان بالقضايا الوطنية، أو موالية لطائفة أيديولوجية بعينها، مما يؤثر على أدائها القتالي. (Al-Majzoub 2002 ,p 12)

٤. البعد الاجتماعي:

الإنسان هو العامل المؤثر في الأمن الوطني، فهو القوة الفاعلة لأبعاده، وهو المَعْنِي بتحقيق أمنه، فرداً كان أو جماعة أو مجتمعاً. ويعطي هذا المفهوم أهمية بالغة للبعد الاجتماعي للأمن الوطني. حيث يكون المطلوب، حسن إعداد المواطن، ليؤمن ذاته وغيره. ويتضمن إعداد المواطن في صحته وعقله (ثقافته) وأخلاقياته وتقاليده (تراثه).

وحتى يمكن تحقيق مطالب هذا البعد، فمن الضروري بحث مقوماته، وتحليلها، ودراستها، والتخطيط لتنمية جوانب القوة فيها، وعلاج نقاط الضعف. (Al-Shaqhaha2004.p38)

يهدف هذا البعد إلى إيجاد حالة استقرار للمجتمع، وإلى تماسك نسيجه، مع توازن العوامل السكانية والاجتماعية المختلفة. ويلحق بهذا البعد الشخصية المميزة للمجتمع، وميراثه الحضاري، وعاداته وتقاليده، والإطار الديني والثقافي للمجتمع.

ويتطلب تحقيق هذا البعد، دراسة شاملة للأبعاد الأخرى، والإمكانات التي تقدمها للبعد الاجتماعي، لتهيئة المواطن الصالح، وكيفية استغلال عائد البعد الاجتماعي لمساندة الأبعاد الأخرى. وتنعكس الدراسة في شكل تحديد لخصائص المجتمع، شاملة مشاكله السكانية وخصائصه.

٥. البعد الجيوبولوتيكي:

يشكل هذا البعد مفهوم استغلال الحقائق الجغرافية، من منظور سياسي، مع مراعاة مصالح الآخرين، المشاركين في الأهداف نفسها، والمتأثرين من الاستغلال السياسي للوضع الجغرافي. وتكمن أهمية هذا المفهوم في عنصرين:

أ. ما توضحه الدراسات الجغرافية من حقائق للإقليم، تبرز المزايا والعيوب معاً، وهي بذلك تضع بدائل للقرار مبكراً.

ب. اكتشاف نقطة التصادم المحتملة مع الآخرين، مكانياً وزمنياً، بما يساعد على الإعداد لها مسبقاً، على ضوء ما وضح من مزايا وعيوب للحصول على أفضل النتائج، التي تحقق الأمن الوطني للدولة. (Al-Shaqhaha2004.p38)

ويتكون هذا البعد من حجم الدولة، وشكلها، والعلاقة بينهما (مع توضيح درجة عمق الدولة بعيداً عن الحدود)، والعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتأثيرها على البعد العسكري. والعوائق الطبيعية، والاتساع المتاح للتجمعات السكانية، والموارد الطبيعية وتوزيعها، وقرب ذلك من الحدود (مع ارتباطها بالعلاقات مع دول الجوار، لمعرفة تأثير العدائيات المحتملة عليها، سواء التجمع السكاني، أو مناطق استغلال الموارد الطبيعية). والمناطق والهيئات ذات الأهمية الحيوية، والأهداف الصناعية الحيوية. والمنافذ البرية والبحرية للدولة، ومدى تمتع حدود وسواحل الدولة بحماية طبيعية. وشكل سواحل الدولة وطولها وصلاحيتها للاستغلال في الأنشطة الاقتصادية. وأهمية موقع الدولة بالنسبة للدول ذات المصالح الحيوية في الإقليم. والعلاقات التاريخية والعرقية والأيدولوجية مع الشعوب المجاورة. وتأثير كل الحقائق والعلاقات المتشابكة، وانعكاسات تلك العلاقات على الأعمال الحربية والقوات المسلحة. (Tashtoush 2012,p20)

هناك حقيقة جغرافية مهمة، تعكسها الدراسات الجيوبوليتيكية عن مكان ما، إذ لا يجوز إهمال ما تمليه الخصائص الجغرافية من حقائق، فإما تستغل أهميتها بأفضل شكل، أو يتخذ إجراء وقائي حيال ضعفها (وهو ما يغفل عنه معظم السياسيون والقادة، وينتج عنه قصور تحقيق الأهداف الوطنية المرجوة، وقد ينتج عنه كذلك تهديد للأمن الوطني. (Al-Shaqhaha2004.p39) إذ لم يتخذ الإجراء المناسب للوقاية.

المبحث الثاني :الأمن والتنمية ودور القوات المسلحة في التنمية كأداة و قوة فاعلة للدولة

Security and development and the role of the armed forces in development as a tool and an effective force for the country

التنمية لغة هي الزيادة والكثرة أو ارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان أعلى، أما التنمية اصطلاحاً فهي عبارة عن تحقيق زيادة تراكمية ودائمة في الإنتاج والخدمات عبر فترة من الزمن، نتيجة لاستخدام الجهود العلمية لتنظيم وتوجيه الأنشطة المشتركة الحكومية وغير الحكومية.

المطلب الأول : الأمن والتنمية Security and Development

والتعريف الذي اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة ينص على أن العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة» التنمية هي بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن وتهدف التنمية إلى إحداث نوع من التغيير الإيجابي في المجتمع؛ التغيير الذي من الممكن أن يكون مادياً يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي للمجتمع ذاته، وقد يكون معنوياً يستهدف تغيير اتجاهات الناس وتقاليدهم وميولهم. (Alsaadi 2015,p 16) . لذلك فإن التنمية في مختلف أشكالها وتصوراتها تستهدف أبعاداً مفتوحة على ما هو لوجستي مادي وتقني، أو ما هو ثقافي معنوي، لذلك فهي عمليات هادفة وتُحدث تغييراً إيجابياً. ويبقى العنصر البشري المحور الأساسي في التنمية، ويمثل الشباب قوة كبيرة في هذا المجال.

كما يظل تعريف التنمية مرتبطاً بالخلفية العلمية والنظرية، فعلماء الاقتصاد مثلاً يعرّفونها بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي بإرتفاع مؤشرات الناتج الاقتصادي العام، في حين يرى علماء الاجتماع أنها تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساسي.

لذلك فإن عملية الدمج المفاهيمي تؤكد أن التنمية هي كلٌّ متداخل ومنسجم، وتكون فعالة عندما تتوجه في تعاطيها مع الأسئلة المجتمعية إلى كل الفعاليات المعبرة عن الإنسان والمجتمع، عبر مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والتي تحتاج جميعها إلى البيئة الآمنة التي توفرها عناصر الدفاع والأمن الوطني، ولهذا فالتنمية عنصر أساسي للاستقرار والرفاه المجتمعي، وهكذا تكون العلاقة متبادلة التأثير بين الأمن والتنمية (Alsaadi 2015,p 16)

المطلب الثاني : دور القوات المسلحة في التنمية كأداة وقوة فاعلة للدولة The role of the armed forces in development as a tool and an effective force for the country

إن المؤسسة العسكرية بطبيعتها ليست مؤسسة ربحية، ولا تنفذ الأعمال التنموية مباشرة، لذلك فإن مساهمة القوات المسلحة في العملية التنموية الوطنية ليست ممنهجة، بقدر ما هي نتاج للقدرات والأعمال، وحصيلة إيجابية لمجمل التحضيرات والأنشطة والإجراءات وللتعرف أكثر على ما تقوم به القوات المسلحة من أعمال على سبيل المثال لا الحصر، سأذكر بعض المجالات التي تدعم عمليات التنمية الوطنية، سواء تنمية رأس المال البشري، أو التنمية بمفهومها الشامل وبأبعادها المادية والمعنوية. والأمثلة التالية عن بعض المجالات التي تسهم من خلالها المؤسسات العسكرية في التنمية الوطنية، هي عبارة عن أنشطة وإجراءات عامة تقوم بها المؤسسات العسكرية بشكل عام على مستوى العالم. (Alsaadi 2015,p 19-20)

تقوم القوات المسلحة بتقديم أعمال وخدمات أخرى مباشرة وغير مباشرة، تشكل في مجملها إسهامات مؤثرة في دفع العملية التنموية التي تؤديها مؤسسات الدولة، وإن كان لا يقصد منها المشاركة الإيجابية والمباشرة في التنمية إلا أن نتائج تلك الإسهامات تعد بمنزلة وقود وقوى دافعة للتنمية. (Alsaadi 2015,p 19&20)

التنمية البشرية:

يعد العنصر البشري المكون الأساسي للقوات المسلحة، والعنصر الأهم لقياس الكفاءة العملياتية والجاهزية القتالية، ولذلك يستأثر بجُل اهتمام القادة، وينعكس ذلك على أسلوب إعداده، وتأهيله بصفة دائمة، وتوفير كل السبل المطلوبة لتمكينه من أداء واجباته سلماً وحرباً. فنجد المدارس العسكرية التي تنفذ برامج التدريب والتعليم على طول خدمة العسكري مهما كانت رتبته العسكرية، ومستواه العلمي، وخبرته ومدة خدمته، فهي مؤسسة تتبنى مبدأ التعلم مدى الخدمة، والتدريب عادة ما يتصف بشمولية منقطعة النظير، فهو يشمل الجوانب الأكاديمية والفنية والإدارية والأمنية والبدنية(Alsaadi 2015, p 19)

وتتضمن مجالات التأهيل ما يُعين العسكري على فهم مطالب الاستراتيجيات الوطنية، لذلك فهو يتمتع بالحس الوطني العالي الذي يغلّب من خلاله المصالح العامة على مصالحه الشخصية، وتترسخ لديه قيم المواطنة وتتجلى في أسمى معانيها عندما يكون مستعداً لبذل روحه فداءً لوطنه.

ويُعدُّ مجال التعليم والتدريب من أهم المجالات التنموية التي تلعب دوراً رئيسياً في نهضة الشعوب وتقدمها، ويُعد هذا المجال في العملية التنموية وفي الاقتصاد المعرفي محركاً رئيسياً كونه يمكّن من رفع الكفاءة ويحسن مستوى وجودة الأداء، ويمكّن الأفراد والشعوب من الاستجابة بكفاءة أكبر للاحتياجات التنموية، ويستدل على ذلك من خلال مؤشرات كثيرة، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، ومن ذلك الطلب المتنامي على الكفاءات. (Alsaadi 2015,p 20)

وقد اهتمت المؤسسات العسكرية في دول العالم بالتعليم الآخذ في التزايد، فأسست المدارس والمعاهد والكليات والجامعات العسكرية، كما أنها توفد أبناءها إلى المدارس والجامعات غير العسكرية. ومن جهة أخرى، تطورت وتنوعت الكليات والمدارس العسكرية، لكي تلبي معظم احتياجات الجيوش، وصارت الجامعات الوطنية والأهلية والأجنبية تزخر بالعسكريين الذين ينخرطون في برامج دراسية، في شتى المجالات والتخصصات، لنيل الدرجات العلمية الجامعية وخاصة المؤهلات العليا، ما رفع نسب حمَلة الشهادات العليا من العسكريين بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. (Alsaadi 2015, p21)

يحدث هذا جنباً إلى جنب مع صياغة وتطوير العقائد العسكرية، والتطور الهائل في التدريب العسكري، سواء في برامجه أو أساليبه وطرق ووسائل تنفيذه، وعلى سبيل المثال فإن المشبهات ونظم المحاكاة أحدثت نقلات نوعية كبرى ليس من حيث الجوانب التقنية والجودة، وتخطيط وإدارة التدريب فحسب، وإنما من حيث الحد من الطلب المتزايد على مناط التدريب أيضاً، وذلك على حساب التنمية، كما أن الاعتماد على التدريب بواسطة المشبهات يساعد على الحفاظ على البيئة، ويضاف إلى ذلك أنه ينمي القدرات التقنية للعاملين في هذا المجال، ما يدعم مفاهيم الاقتصاد المعرفي، لنجد في النهاية محصلة هائلة من المخرجات والخبرات التراكمية التي تضاف إلى ما يتميز به منتسبو المؤسسات العسكرية من مهارات القيادة، والعمل الجماعي والحس الأمني العالي. (Alsaadi 2015,p 22).

ويمكن القول إن ارتفاع مستوى التعليم لدى العسكريين يساعد على تحصيلهم العالي في أثناء التدريب، وبالتالي احترافيتهم التي تعني ارتفاع مستوى الكفاءة والجاهزية القتالية، كما يساعد مستوى التعليم على الاستخدام السليم للمعدات والنظم والأسلحة المتطورة والحفاظ عليها، ما يزيد من الأعمار الافتراضية للأسلحة وبالتالي تحقيق وفرة مادية تخدم التنمية الوطنية في مجالات أخرى. (AlMashat 2012, p14-17)

ويُذكر أن جميع الكليات العسكرية التابعة للقوات المسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة تمنح الشهادات الجامعية لخريجيها، وهذه من الحالات غير المألوفة لدى دول العالم حتى في الدول المتقدمة؛ ما يجعل التعليم العسكري في الدولة متطوراً ومواكباً للمعايير الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي في الدولة(Alsaadi 2015,p 22)

المبحث الثالث : نظريات الأمن الوطني ومستوياته : Theories of national security and its levels

المطلب الأول : نظريات الامن الوطني: Theories of national security

وضع الإنسان، نصب عينيه، فكرة مثالية عن أمنه الذاتي، متخيلاً ما يصبو إليه من مأكل ومشرب وملبس، وأسرة ومسكن، ودخل ينفق منه، ويشتري به كل مستلزماته، الضروري منها والكماليّ. وانتقلت فكرة الأمن المثالي هذه، إلى المجتمعات والدول، التي كونها الإنسان على مر العصور. ولم تكن الفكرة متطابقة في كل المجتمعات، فهي وإن تشابهت في مضمونها، إلاّ أنها اختلفت في طرق تحقيقها. فهناك دول زراعية، وأخرى صناعية، وثالثة تجارية. وكما اختلف مستوى البشر، طبقاً لما قدره الله لهم من رزق، وسعى كل فرد إلى رزقه، كما كتب الله له، فإن الدول كذلك اختلف مستواها، فهناك دولة غنية، وأخرى متوسطة الغنى، وثالثة فقيرة. وسعت كل دولة، من خلال إمكاناتها، إلى تحقيق فكرتها عن الأمن المثالي (الأمن المطلق) **Absolute Security**. (Hamed Rabei 2015 ,p31)

ساد المجتمع الدولي نظريتان متضادتان، لفكرة تحقيق الأمن المطلق. وكان مقياس تبني الدول لأحد تلك النظريتان، يرجع إلى المكانة الدولية للدولة:

أ. نظرية الدولة العالمية للأمن **International State Security**

مؤيدو هذه النظرية، دائماً من الدول العظمى والكبرى، عالمياً أو إقليمياً، لذلك فإنهم يرون طبقاً لمفهوم النظرية "أن الأمن المطلق لا يتحقق إلا في وجود دولة عالمية (أو إقليمية)، تحتكر كل أسباب القوى"، وهو مفهوم الولاية القوية نفسه، في الإمبراطورية قديماً.

النقد الذي وجه إلى هذه النظرية، يوضح أن الدولة العالمية، ما هي إلا مرادف للدولة القومية، ذات الصبغة السياسية الاستعمارية، "فكل ما تضيفه الدولة العالمية لقواها لتحقيق أمنها المطلق، هو انتقاص من أمن الدول الأخرى، التي أصبحت جميعها معرضة للخطر". أي إن تحقيق الأمن المطلق في هذه النظرية، يعتمد على القوة والإكراه للآخرين (Hamed Rabei 2015 ,p32)

ب. نظرية المجتمع العالمي للأمن **Universal Association**

معظم الدول تؤيد هذه النظرية، فهي نظرية الأغلبية من الدول غير العظمى أو الكبرى، التي تخشى نفوذ القوى الكبرى والعظمى وهيمنتها، مما سينقص من أمنها بدلاً من بلوغه الكمال والمثالية. وتفرض هذه النظرية، نظرة معاكسة لسابقتها (نظرية الدولة العالمية للأمن)، لذلك فهي تقر "أنّ الأمن لا يحتاج بالضرورة وجود الدولة، وإنما يمكن تحقيق مفهوم جيد للأمن بانضمام الجميع إلى جمعية عالمية، دولاً وأفراد. وأن يكون العمل الجماعي، لصالح الجماعة كلها، هو الدعامة القوية لضمان الأمن". هو ما يعني الاختيار الحر لتطبيقات الأمن، دون إكراه من أحد، وهي النظرة الأقرب للمثالية.(Tashtoush 2012,p22)

ومن المفارقات أن الدول الكبرى إقليمياً، تعتنق النظرية الأولى على المستوى الإقليمي حيث تحاول أن تفرض نظرتها لمفهوم الأمن على الآخرين داخل الإقليم، بينما تؤيد النظرية الثانية في تعاملاتها الدولية. والملاحظ أن معظم هذه الدول، إما أن تكون تحت حكم الفرد (دكتاتورية مطلقة)، أو أن تكون ذات ميول توسعية عدوانية ومشمولة برعاية عالمية. ومثال ذلك إسرائيل ونظريتها الأمنية للحدود الآمنة، مع توسعها الدائم على حساب جارتها، وعدوانها الدائم على دول المنطقة (Hamed Rabei 2015 ,p32)

المطلب الثاني : مستويات الأمن الوطني National security levels

عندما اتضح أن الأمن المطلق المثالي يصعب تحقيقه، وأن تعارض الأهداف والمصالح القومية للدول، توقعها في مصادمات، تكون من نتائجها انتهاك الأمن الوطني للفريق الخاسر، في كل أو بعض مكوناته. وضعف للأمن الوطني للفريق الغالب في بعض الأحوال، سعت الدول إلى علاقات دولية وإقليمية تزيد بها من صلابة أمنها الوطني، وتغطي نقط ضعفه، في إطار المصلحة العامة، وتتلاقى الأهداف دون تعارض، وهو أمر ليس بالسهل كذلك، يسعى لمصلحة مطلقة لتحقيق الأمن الوطني، وهي فكرة قريبة الشبه من الأمن المطلق. بل استطاعت المصلحة العامة المطلقة، أن تجمع بين دول أكثر عدداً، وأكثر اختلافاً في قاعدتها، التي يُطلب لها الأمن الوطني (خصائص الدولة وشعبها)، سعياً لتحقيق الأمن الوطني لكل منهم، بتحقيق أمن جماعي لهم جميعاً، خوفاً من تكرار تجربة أليمة مضت.

ومن هذا المفهوم، بدأ في الظهور عدة تكتلات، لها عدة أهداف على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وبدخول التعاون العسكري، تكتمل الصفة

ليصبح التكتل ذا صبغة أمنية متكاملة. وتكررت ظاهرة مشاركة الدولة في العديد من التنظيمات، سعياً وراء مزيد من الضمان لأمنها الوطني، في بعض، أو كل مقوماته. وصُنفت تلك التكتلات في مستويات، تتدرج من الفردية (الذاتية)، إلى الدولية (الجماعية)، لإدراك مجالاتها وتحديد اتجاهاتها الأمنية:

أ. المستوى الأول، الأمن الداخلي **Individual Security**

أدنى درجات الأمن، وأساسها أيضاً، وهو يُعني بالحالة التي يوجد عليها الفرد (المواطن)، من استقرار وطمأنينة، وعدم تهديد لوجوده وبقائه، لذلك يعرف أيضاً بمسمى "الأمن الفردي". وهو ذو مظهرين، أحدهما مادي، وهي مجالات الأمن الأساسية لدى الفرد (المواطن) من مورد رزق يوفر ضروريات الحياة، له ولأسرته، من مأكل ومشرب وكساء، ومأوى (سكن) دائم وآمن، والاطمئنان على حياته وأسرته من اعتداء الآخرين. المظهر الثاني معنوي (نفسي)، يحقق الحاجات النفسية للإنسان من الاعتراف بوجوده وفائدته للمجتمع (البيئة)، الذي يعيش فيه، وأهمية نشاطه ودوره للجماعة والمجتمع، ومنحه مركزاً مميزاً في المجتمع تقديراً له. ونجد جوانب أخرى للأمن الفردي للمواطن وهي عدم استغلال الإنسان لأخية الانسان ومحاربة الحريات .(Tashtoush 2012,p22)

هذا الشق الأمني (أمن المواطن الداخلي) هو من مسؤوليات الدولة، وشأنها الداخلي مع مواطنيها. ومحصلة تحقيق هذا الأمن لجموع الشعب كأفراد، وجماعات، وطوائف، ومدن وولايات (محافظات، أقاليم، مناطق) هو تحقق للأمن الداخلي، للدولة نفسها.

ومع ذلك، فإن المنظمات العالمية، والمؤسسات غير الحكومية، صاغة هذا الأمن في مواثيقها باسم حقوق المواطنة، أو حقوق الإنسان وغيرها. وهو ما يعكس قلق الدول الأعضاء في تلك المنظمات، أو الجماعات المؤسسة لها (في حالة كونها منظمة غير رسمية)، من انتهاك أمن المواطن (الفرد) وانعكاسات ذلك على أمن الدولة أو أمن المجتمع، الذي يمكن أن يستشري، فيصيب ما جاوره من دول ومجتمعات فيهدد أمنها.

ب. المستوى الثاني، الأمن الوطني National Security

القصد منه ضمان تأمين الدولة من الداخل، مع توافر القدرة على دفع التهديد الخارجي، وصولاً لتحقيق حياة آمنة مستقرة، في إطار حدود الدولة، والتزاماتها السياسية. وهو مستوى مركب من عدة جزئيات، فالأمن الداخلي لهذا المستوى يسمى الأمن المحلي **Local Security**، وهو جزء من البعد السياسي للأمن.

والأمن الذاتي **Security Regime** جزء من الأمن المحلي، وهو أمن خاص بالنظام الحاكم، الذي يشمل إجراءات المحافظة على الشرعية الدستورية للحكم، أو إجراءات الحفاظ على الوضع القائم، وبقاء النخبة الحاكمة في السلطة(Tashtoush 2012,p22)

ويطلق على هذا المستوى أحياناً الأمن القومي، وهي تسمية مرادفة، دون أن يكون لها صفة قومية، كما يدل الاسم في بعض الدول. كما تعني في دول أخرى تجمع قومية بعينها. وهذا التفسير لمعنى "الأمن القومي"، يتداخل مع مستويات أخرى تالية.

ويعتبر الأمن الوطني، المستوى الأساسي للأمن، والذي تسعى الدول لتحقيقه، داخلياً وخارجياً. وتنهج كل السبل الممكنة في سبيل ذلك، بما فيها الصراع المسلح للدفاع عنه.

ج. المستوى الثالث، الأمن دون الإقليمي **Sub-Regional Security**

يُعني هذا المستوى، بتأمين متطلبات الأمن، لعدد محدد من الدول، في إطار مصلحة مشتركة، سواء كان ذلك من خلال ترتيبات أمنية فقط، أو تنظيم كامل (منظمة). وتكون هذه الدول غالباً عضو في تنظيم أوسع، يتيح لها الاشتراك في منظمة (دون الإقليمية)، والتركيز على مصلحة مشتركة تجمع هذه الدول في التنظيم دون الإقليمي. مثال ذلك مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجلس التعاون العربي، والاتحاد المغاربي، وكلها نشأت في توقيتات متقاربة، لأسباب مختلفة. فالأول أنشئ عقب اندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، لمواجهة أخطار هذه الحرب (العسكرية، والاقتصادية، والسياسية)، وتحقيق المصلحة المشتركة بين أعضاء هذه المنظمة، بسبب تخوفهم من تأثير الحرب على البعد الاقتصادي للأمن، خاصة إذا أثرت الحرب على صادرات النفط وأسعاره. ويجمع بين دوله، أيضاً، الأصول العرقية، واللغة، والدين، والتاريخ المشترك، وجميع دوله عضوٌ في تنظيم أوسع، (جامعة الدول العربية)، ذي صبغة قومية عربية فقط. أما الثاني فقد أنشئ لهدف اقتصادي في البداية، وهو تنمية اقتصاد دوله الأعضاء، وعندما اختلفت وجهات النظر الأمنية للأعضاء (خاصة بعد غزو العراق للكويت)، لم يكن من الممكن استمراره، فتم حله. (Tashtoush 2012,p25) ومثل سابقه، فدوله جميعها أعضاء في تنظيم أوسع (جامعة الدول العربية). والثالث هو اتحاد دول المغرب العربي، وهو تجمع كان الهدف منه اقتصادي وسياسي، ولكن فاعليته ضعيفة، حيث لا يوجد له إطار أمني حتى الآن، على الرغم من أن هدفيه هما أهم

أبعاد الأمن الوطني. وقد يكون ذلك للمتناقضات التي تحتويها دوله الأعضاء. ومن المفارقات أن هذا التنظيم هو الوحيد . وقد يكون ذلك على مستوى العالم أيضاً الذي تشارك دوله جميعاً في عضوية عدة تنظيمات أوسع (جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية)، وكل منهما له صبغة مختلفة تجتمع في دول الاتحاد(**Tashtoush 2012,p25**)

د. المستوى الرابع، الأمن الإقليمي Regional Security

ظهر مصطلح "الأمن الإقليمي"، في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد، وتسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواها لتحقيق استقرار لأمنها في محيط الإقليم، بما يردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم، والدول المجاورة المهددة له. وقد انتشر استخدام هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية، بظهور تنظيم إقليمي اهتمت معظم دول العالم به، وهو جامعة الدول العربية. وقد أنشأتها الدول العربية عام ١٩٤٥، اعتماداً على القومية العربية، التي تجمع شعوب هذا التنظيم. إضافة إلى تجاورها في المنطقة العربية لتجمع هذه الدول بين الأصل العرقي الواحد، والتشابه السكاني (دين ولغة وتقاليد) والانتماء الإقليمي الواحد، وهو ما لم يتجمع في أي تنظيم آخر. (**Tashtoush 2012,p26**)

هـ. المستوى الخامس، الأمن الدولي **Universal Security**

قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية، بحثت الدول الكبرى المنتصرة (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، والمملكة المتحدة)، وضع صيغة أمنية عالمية. وإقامة تنظيم دولي جديد، يستند إلى مبادئ وأسس دولية، بعد ما تبين عدم فاعلية الهيئة السابقة (عصبة الأمم)، التي أنشأت عقب الحرب العالمية الأولى، ولم تستطع منع نشوب حرب عالمية أخرى، لعدم مواءمة أجهزتها وميثاقها لمتغيرات المجتمع الدولي. صدر في ٧ أكتوبر ١٩٤٤ مقترحات للأسس والمبادئ، التي سينشأ عليها التنظيم الدولي الرسمي الجديد، تحت اسم "هيئة الأمم المتحدة، وتكونت لائحة المقترحات من ستة مبادئ. وكان المبدأ الخامس فيها ينص على: "مساعدة التنظيم الدولي، إذا اضطر إلى استعمال القوة. صيغت المبادئ الستة، التي تكونت منها مقترحات دبرتون أوكس، وقد وافقت عليها الدول التي أعلنت الحرب على ألمانيا وحلفائها (٤٠ دولة منهم المملكة العربية السعودية ومصر والعراق وسورية ولبنان) ، في ميثاق للأمم المتحدة، خلال مؤتمر سان فرانسيسكو (٢٥ أبريل . ٢٦ يونيه ١٩٤٥) حيث وافقت ١١١ دولة على جميع مواد

الميثاق، وقع منها ٥٠ دولة عليه (منها الدولة العربية الخمس السابقة). وجاء في نص الفقرة الخامسة من المادة الثانية، من الميثاق: "يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون للأمم المتحدة في أي عمل تتخذه، وفق هذا الميثاق. (Tashtoush 2012,p24)

كما يمتنعون عن مساعدة أي دولة تتخذ الأمم المتحدة ضدها عملاً من أعمال المنع أو القمع". وجاء في المادة ٤٣ من الميثاق، تعهُد الدول الأعضاء بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن، بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن. نتج عن هذا المفهوم للأمن الدولي، تدخُل مسلح لقوات دولية أو إقليمية، سواء استخدمت القوة، أو لوحت بها، وسواء كان ذلك بتفويض دولي أو إقليمي، لفض المنازعات الإقليمية، ومنع تصاعدها إلى مواجهة دولية أو لرد العدوان عن الطرف الأضعف أو لفرض عقوبات دولية، لردع التهديد وعدم تصعيد الخلافات. أوضح المفهوم الدولي للأمن ضرورة أن تضع الدول في حسبانها، اعتبارات الأمن الدولي، أثناء اتخاذهم قرارات لحل مشاكلهم مع الآخرين، مهما اختلفت توجهات الدولة أو عظمت قواها السياسية، أو العسكرية، أو الاقتصادية. لم يكن من السهل، في ظل نظام دولي ثنائي القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي)، تطبيق المفهوم الدولي للأمن، كما وُضع في ميثاق الأمم المتحدة، لتعارض الرؤى الأمنية للقوى العظمى.

فاستخدمت قوة دولية لغرض الأمن، في مرات قليلة. أما في عصر النظام العالمي ذي القوة القطبية الواحدة (الولايات المتحدة الأمريكية)، الذي بدأ تشكله عقب انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠، فقد أصبح ميسوراً استخدام قوة دولية (أو إقليمية) لغرض الأمن من مناطق النزاع الإقليمية، وكثر استخدام تلك القوات في أنحاء العالم، تأكيداً للشرعية الدولية، وتثبيت دورها في حفظ السلام والأمن الدوليين. يسمي بعض المحللين هذا المستوى، "بالأمن الجماعي **Collective Security**"، وينسبونه إلى المنظمة الدولية (الأمم المتحدة)، كما نص ميثاقها.

ويعتبرون تحقيقه مسؤولية جماعية، وليست مسؤولية قومية بعينها، أو إقليمياً بذاته. وهو يهدف إلى "منع تغيير الواقع، أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه، على نحو غير مشروع، وذلك عن طريق تنفيذ تدابير دولية جماعية كقوة ضاغطة ومضادة لمحاولات التغيير". (Al Majzoub 2002 ,p 24)

الخلاصة :

فكـرة الأمـن تـرتبط بفكـرة السـلطة القـادرة علـى التـدخل لحمايـة الأمـن ضـد التحـديات الداخليـة والخارجيـة . وأصـبح للأسـلحة المتطـورة اليـوم أثـر بـارز وحاسـم فـي تغييـر مفهـوم الأمـن ، بـل جعـل للأمـن مفهومـاً نسـبياً ، لأنـه يتعـذر علـى أيـة دولـة تحقيـق أمـن مطلـق . ولا نبـالغ إن قلنـا بأنـه لـم يعـد فـي إمكـان أيّ بلـد فـي الكـون الادعاء بأنه في مأمنٍ من أي تدخّل خارجي

وتمثـل القـدرة علـى حمايـة الأمـن الـوطني أحـد أهـم المـداخل الضـرورية لاسـتقرار النظـام ؛ وذلـك لمـا لمسـتوى هـذه الحمايـة مـن تـأثير كبيـر علـى أداء النظـام فـي سـعيه لتحقيـق أهدافـه، والسـيطرة علـى مسـتقبله وضـمان وحـدة كيانـه واسـتمراره. حيـث تعكـس فاعليـة النظـام فـي حمايـة أمنـه الـوطني مسـتوى متقـدم مـن قدرتـه علـى تضـييق الفجـوة بـين إمكانياتـه فـي الفعـل وبـين واقعـه، وهـو مـا سـينعكس بشـكل ايجـابي علـى نوعيـة مخرجاتـه وتختلـف الـدول مـن حيـث رؤيتهـا لنـوع الأخطـار المهـددة لأمنهـا القـومي وحـدودها، وذلـك بـاختلاف وضـعية تلـك الـدول، فالعوامـل التـي تهـدد الأمـن الـوطني تختلـف مـن دولـة لأخـرى، بـل إن مـا يحقـق الأمـن الـوطني لدولـة مـا قـد يهـدد الأمـن الـوطني لدولـة أخـرى. وهنـاك حـد أدنـى يمكـن أن تقبلـه كـل دولـة فـي نطـاق تحركهـا الخـارجي، ومـن ثـم فـإن أي تصـرف مـن قبـل الـدول الأخـرى يخـرج عـن هـذا النطـاق لابـد وأن يواجـه مـن جانـب الـدول التـي تهـدد أمنهـا مواجهـة تتناسـب ودرجـة التهديـد، بما يقودها إلى فكرة الدوائر الأمنية التي بتهديدها يتهدد الأمن الوطني للدولة.

وخلصت الدراسة الى النتائج المهمة الاتية :

١- توجـد مجموعـة مـن الأساسـيات التـي يقـوم عليهـا الأمـن الـوطني، وهـي: الاسـتعداد الـدائم للتهديـدات التـي قـد تواجـه الدولـة، سـواءً مـن مصـادر داخليـة، أو خارجيـة. والحـرص علـى تطبيـق كافـة الاسـتراتيجيات الأمنيـة. تـوفير كافـة الوسـائل التـي تسـاهم فـي مواجهـة الاعتـداءات العسـكرية علـى أراضـي الدولـة. المحافظـة علـى بنـاء الجـيش، والقـوة العسـكرية، والأمنيـة حتـى تكـون قـادرة علـى تـوفير الحمايـة اللازمة للأفراد، والمؤسسات.

٢- يعتمـد الأمـن الـوطني لتحقيـق مفهـوم الأمـن الشـامل علـى الأبعـاد التاليـة وهـي : البعد العسكري والبعد السياسي و البعد الاجتماعي والبعد الجيوبوليتيكي

٣- يعـد الأمـن أساسـاً مـن أسـس التنميـة وهـدف أساسـي لتحقيـق الشـرائع الدينيـة كافـة فقد جاءت هذه الشرائع لتحقيق السلام بين أفراد المجتمع.

References:

1. Al-Saadi, Rashad Muhammad Salem (2015) National Service and its Security, Military, and Development Implications in the United Arab Emirates - First Edition Emirates Center for Strategic Studies and Research - Emirates Lecture Series 108
2. Al-Mashat, Abdel-Moneim, (2012) The Theoretical Framework for Arab National Security Dimensions and Requirements, First Edition, Cairo: Institute of Arab Research and Studies
3. Al-Shaqhaha, Fahd Muhammad, (2004), National Security A comprehensive view, the first edition of Naif Arab University for Security Sciences
4. Badawi, Munir Mahmoud (2003), Principles of Political Science, First Edition, Assiut: Assiut University, Faculty of Commerce.
5. Rabie, Hamed, (2015) Theory of Arab National Security and the Contemporary Development of International Dealing in the Middle East, Second Edition, Cairo, Dar Al-Mawqaf Al-Arabi, Egypt
6. Alawi, Mostafa, (2005) Regional Security between National and International Security, Journal of Concepts of Scientific Foundations of Knowledge, No. 4, Cairo
7. Ghali, Boutros, Issa, Mahmoud Khairy, (2010) Introduction to Politics, First Edition, Cairo, The Anglo-Egyptian Library.
8. Tashtoush , Hayel Abdel-Mawla (2012) National Security and Elements of State Power under the New World Order, First Edition, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution - Amman Jordan
9. Sheeby, Lakhamisi (2010) International Security and the Relationship between the North Atlantic Treaty Organization and the Arab Countries - Post-Cold War Period - (1991 AD - 2008 AD), First Edition The Egyptian Library of Printing and Publishing Alexandria, Egypt
10. Mokald, Ismail Sabry, (2007) The Origins of International Relations, a general framework, first edition, Egypt, Assiut University Press

National Security: Concepts, dimensions and Theories

Professor Ahmad Falah Alomosh
Applied sociology and criminology

Khalled Ali Mohammed Alameeri
PHD Student: criminology and Criminal justice

Dept. of sociology University of Sharjah
alomosh@sharjah.ac.ae dr.khalledamiri@gmail.com

Abstract:

National security is the protection of citizens and individuals on the territory of the state, also known as the use of security means to maintain the proper functioning of daily life, apart from any crises that cause harm, the human and material components of society.

In the past, the concept of national security was related to the strategic and military fields and prospects related to confronting potential and sudden threats against a state, and the methods of confronting them**.**

National security is the capacity of the State to protect its territory, people, interests, beliefs, culture and economy from external aggression, as well as its ability to deal with all internal problems. And work to solve it and follow a balanced policy that prevents polarization and increase the unity of the word and root loyalty and belonging to the homeland and leadership. From this standpoint, this research focuses on the concept of national security, its theories, levels, and impact. Among the most important findings of the researcher that the national security is not only concerned with the military dimension or military security, but is characterized by inclusiveness and an example of this is social security, health security and food security. Also, the study reached the following dimensions of national security, as follows:

The human dimension or security of national security, for example, food security that is based on providing the stock of spare food and providing it when needed in any emergency occurring in an emergency and crisis

The health dimension or security: an important part when talking about the internal security and the individual security of the citizen, especially what epidemics and viruses occur in the world such as the Corona virus in addition to treatment and trying to reduce it.

Keywords: National security, Dimensions of national security، military security, social security, health security and food security.